

## أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

### *The impact of oil price fluctuations on the growth of the economies of oil-exporting countries*

أ. بلقاسم منال - جامعة الحاج لخضر، باتنة 1- الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2017/05/27

تاريخ الاستلام: 2016/09/02

#### **المخلص :**

تعد تقلبات أسعار النفط من العوامل المهمة المؤثرة على النمو الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثرين مختلفين لهذه التقلبات بالنسبة للدول المصدرة للنفط: الأول إيجابي من خلال زيادة عوائدهم المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، أما الثاني فيعتبر سلبيا نظرا لانخفاض عوائدهم المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية :** أسعار النفط، عوائد النفط، النمو الاقتصادي، الدول المصدرة للنفط.

#### **Abstract :**

*Oil price fluctuations are important factor affecting the global Economic growth. This study has concluded that these fluctuations affect in two different ways oil-exporting countries: first one is considered positive by increasing financial returns, hence resulting on an increasing economic growth across all sectors; while the second is considered negative due to lower financial returns and accompanying decline in economic growth rates.*

**Key words:** *Oil prices, oil revenues, economic growth, the oil-exporting countries.*

## مقدمة:

يعد النمو الإقتصادي من المصطلحات المهمة في تاريخ البشرية، فقد اقترن بظهور الرأسمالية وتطور إنتاجها الصناعي، وما رافقها من تغييرات تقنية وتراكم رأس المال مما أدى إلى تحولات جذرية في المجتمعات البشرية. وقد احتل مفهوم النمو حيزا مهما في الدراسات الإقتصادية بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية والمعاصرة. ودأب الفكر الإقتصادي على محاولة تفسير مصادر ومحددات النمو الإقتصادي للوصول إلى معدله الأمثل المستهدف من قبل الحكومات باستخدام مختلف السياسات الإقتصادية.

وتعتبر الطاقة أحد أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي، وتنقسم إلى مصادر طاقة متجددة وغير متجددة. ويعد النفط أهم مصدر للطاقة الأحفورية حيث يحتل المركز الأول في ميزان الطاقة العالمي. وتتبع أهميته مقارنة بغيره من المصادر في الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه وكمية الطاقة التي يولدها، وهذا ما جعل منه سلعة إستراتيجية على المستوى الدولي. ويمكن تقسيم الدول من حيث تواجده وإستخدامه إلى دول منتجة ودول مستوردة، بإعتباره موردا طبيعيا غير متجددا، ويختلف تأثير النفط على النمو الإقتصادي باختلاف كيفية إستغلاله فقد يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي أو تخفيضها.

## مشكلة البحث:

إن إعتداد أغلبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط على عوائده المالية كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، جعل من اقتصاديات هذه الدول تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية. وبالتالي إستقرار أسعاره يعد أمر ضروري للتخطيط الإقتصادي السليم وتطبيق سياسة إقتصادية فعالة. ونظرا لطبيعة السوق النفطية المتقلبة وما تحمله من تبعات على النمو الإقتصادي يتم طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

- ما تأثير تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ؟

## هدف البحث:

- تحديد أهمية النفط بصفته عنصر مهم في العملية الإنتاجية وعامل رئيسي من

عوامل الإنتاج؛

- بيان أهمية القطاع النفطي بالنسبة للدول المصدرة للنفط؛

- معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دور العوائد النفطية في النمو الإقتصادي للدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث يؤدي إستقرار أسعاره إلى إستقرار إقتصاديات هذه الدول، أما في حالة تذبذب أسعاره سيؤدي هذا إلى حدوث أزمات وإضطرابات داخلها. وهكذا تبدو أهمية الدراسة في عرض وتحليل لأهم آثار تقلبات أسعار النفط على نمو إقتصاديات الدول المصدرة.

### منهجية البحث:

تتمثل منهجية الدراسة في توظيف مزيج من الأسلوب الوصفي التحليلي، لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والبحوث المتخصصة والدوريات المتاحة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين: علاقة النفط بالنمو الإقتصادي؛ أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي للدول المصدرة للنفط.

### المحور الأول: علاقة النفط بالنمو الإقتصادي:

في نظام الإقتصاد المغلق يتم إنتاج السلع والخدمات عن طريق مدخلات رأس المال والعمل ليتم تبادلها بين المنتجين والمستهلكين النهائيين. ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة كمية ونوعية هذه المدخلات، كما يمكن له أن يتحقق أيضا من خلال تحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية. وقد تم التطرق إلى دور رأس المال الطبيعي Natural Capital في النمو الاقتصادي من قبل النيوكلاسيكيين، حيث يتكون رأس المال الطبيعي من الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة كالماء والوقود الأحفوري<sup>1</sup>.

ويعتبر النفط من أهم عوامل الإنتاج وواحد من المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية مثل الموارد الأولية وغيرها. ففي الوقت الذي كان رأس المال والعمل هما العناصر الرئيسية في الفكر الكلاسيكي، فقد أضاف الفكر النيوكلاسيكي التكنولوجيا والطاقة لعوامل الإنتاج الأخرى. وأول من اعتبر النفط كعامل من عوامل الإنتاج هو الإقتصادي روبرت صولو Robert M. Solow عام 1974 في ورقته Intergenerational Equity and Exhaustible Resources، حيث ركزت دراسته على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وقد قام Solow بكتابة دالة الإنتاج بعد إدخال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالشكل التالي<sup>2</sup>:

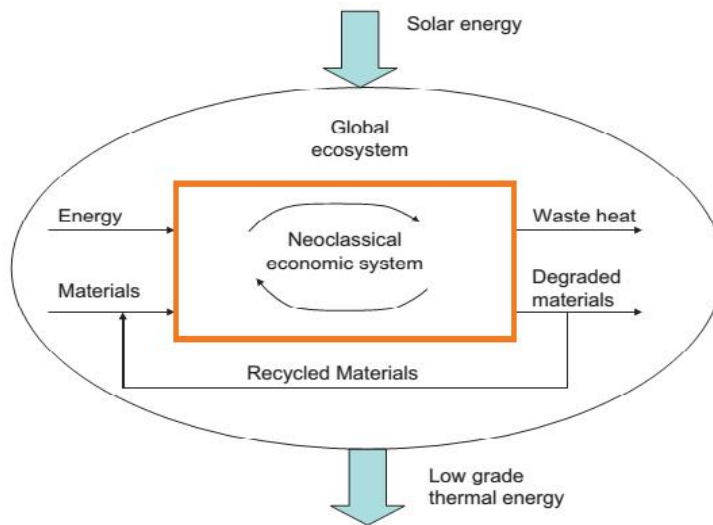
$$Q = F(K, L, R)$$

حيث تمثل  $R$  هي معدل تدفق الموارد الطبيعية المستخرجة والموجودة مسبقا في باطن الأرض، مثل بئر نفطية، حيث أقر بضرورة وجوب إدخال هذه الموارد في العملية الإنتاجية مع استبعاد إمكانية حدوثها في حالة عدم توفرها. واعتبر أيضا أن العملية الإنتاجية محدودة حيث يحددها كمية الموارد الموجودة في الطبيعة، فإذا تم استهلاك كل الموارد الطبيعية  $R=0$  فهذا سينعكس على مخرجات العملية الإنتاجية وجعلها  $Q=0$ .<sup>3</sup>

وقد امتدت الدراسات فيما بعد لتشمل المصادر الطبيعية المتجددة وحتى بعض النفايات، وهذه النماذج الموسعة تم تطبيقها في إطار الجدول القائم حول تحقيق استدامة البيئية Environmental Sustainability كما هو موضح في الشكل 1.<sup>4</sup>

### الشكل رقم 1

العملية الإنتاجية من منظور النيو كلاسيك:



Source; David G. Ockwell, «Energy and economic growth: Grounding our understanding in physical reality», *Energy Policy*, 36 (2008), p. 4601.

يبين الشكل رقم 1، العملية الإنتاجية من منظور نيوكلاسيكي، فقد قاموا باعتبار الطاقة كمادة أولية أو سلعة بسيطة مكافئة تحليليا للزجاج أو الخشب أو القطن الخام، مع تجاهل وظيفتها الأساسية باعتبارها محرك للعمل الذي يقوم بتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية عن طريق توفير الطاقة لتحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للإستخدام.<sup>5</sup>

كما يركز الفكر النيوكلاسيكي حول العوامل المحققة لإستدامة النمو الإقتصادي، وتحدد الشروط الفنية والمؤسسية في الإقتصاد ما إذا كانت هذه الاستمرارية أمر ممكن أو لا. وتشير الشروط الفنية إلى سهولة الإحلال بين مدخلات رأس المال والموارد الطبيعية وإلى إمكانية المزج بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. ويشمل الإطار المؤسسي عناصر متعددة مثل: هيكل السوق (المنافسة أمام التخطيط المركزي)، ونظام حقوق الملكية (الملكية الخاصة مقابل الملكية المشتركة)، ومنظومة القيم المتعلقة برفاهية الأجيال القادمة<sup>6</sup>.

وحسب النيوكلاسيكيين تتضمن دالة الإنتاج العناصر الآتية<sup>7</sup>:

$$Y_t = AK_t^\alpha L_t^\beta E_t^\gamma$$

-  $Y_t$ : الناتج المحلي الإجمالي؛

-  $K_t$ : رأس المال؛

-  $L_t$ : العمل؛

-  $E_t$ : إجمالي الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية خلال الفترة  $t$ ؛

-  $A$ : يقيس أثر التقدم التكنولوجي؛

-  $\alpha, \beta, \gamma$  هي معاملات تقيس درجة مرونة الناتج المحلي الإجمالي لرأس المال، والعمل، والطاقة.

ويمكن تقسيم الطاقة إلى طاقة نظيفة متجددة (Clean Energy (Renewable

وطاقات غير نظيفة أو غير متجددة (Non-clean Energy (Non-renewable

وبذلك تصبح لدينا معادلة التالية<sup>8</sup>:

$$Y_t = AK_t^\alpha L_t^\beta R_t^{\gamma 1} N_t^{\gamma 2}$$

-  $R_t$ : مصادر الطاقة المتجددة؛

-  $N_t$ : تمثل مصادر الطاقة غير متجددة؛

-  $\gamma 1, \gamma 2$  تمثل مرونة الإنتاج لكل من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة.

وتعتبر مصادر الطاقة غير المتجددة كعائق للنمو الإقتصادي الذي قد يزيل الأثر

الإيجابي للتقدم التكنولوجي على دخول الأفراد. أما مصادر الطاقة المتجددة فتساهم بشكل

إيجابي في دعم عملية النمو الإقتصادي، بالرغم من كل العوائق التي قد يفرضها المحيط

البيئي. ويؤثر استعمال الطاقة على النمو الإقتصادي بناء على تركيبة الإقتصاد، وكثافة استعماله للطاقة، ومرحلة النمو التي يمر بها.

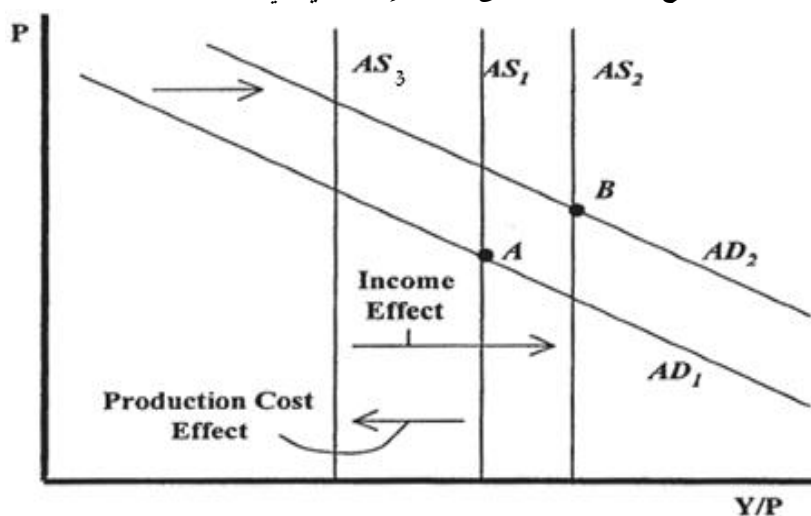
### المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

يلعب النفط دورا مهما في النمو الإقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد "resource curse"، كما يمكن التعبير عنها أيضا بالمرض الهولندي "Dutch disease".

وقد أستخدم مصطلح المرض الهولندي منذ عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في هولندا، فبعد أن شرعت بتصدير الغاز أواخر عام 1960 أدى هذا إلى زيادة معدلات التضخم، وهذه الزيادة تزامنت مع ارتفاع في قيمة سعر الصرف الاسمي أدت إلى الرفع من سعر الصرف الحقيقي<sup>9</sup>، وهذا قلل من القدرة التنافسية لصادرات البلاد نحو الخارج، كما قللت أيضا من تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل ما نتج عنه انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات المحلية مما أثر على النمو الإقتصادي في هذه الدولة<sup>10</sup>.

## الشكل رقم 2

أثر إرتفاع أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول المصدرة له:



Source: S. Kirk Elwood, «Oil-Price Shocks: Beyond Standard Aggregate Demand/ Aggregate Supply Analysis», *Journal of Economic Education*, p. 384.

يبين الشكل رقم 2، أثر ارتفاع أسعار النفط داخل البلدان الغنية، ويظهر هذا من خلال الأثر الإيجابي للدخل على الناتج حيث يؤدي إلى تعديل منحني العرض الكلي  $AS$  نحو اليمين وهذا ما يسمى بأثر الدخل  $Income Effect$ ، كما يؤدي أيضا إلى زيادة في المستوى العام للأسعار  $P$ . فارتفاع أسعار النفط يسمح بالنقل الفوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج داخل هذه الدول. ومع ذلك، يعتمد هذا الأثر على ما ستقوم به الدول المنتجة بهذا الدخل الإضافي، فإذا تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة فإن ارتفاع أسعار النفط سيولد مستوى أعلى من النشاط في الاقتصاد وبالتالي زيادة الثروة الوطنية الكلية وزيادة الطلب<sup>11</sup>. ويعتبر هذا هو التفسير التقليدي لتأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له. ولكن التفسير السابق ذكره يهمل كون النفط واحد من مدخلات الهامة في العملية الإنتاجية، إذ تؤدي الزيادة في أسعاره إلى التقليل من استخدامه مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي  $Y$ . ويعرف هذا بالأثر تكلفة الإنتاج  $production cost$  حيث يؤدي إلى تحويل منحني  $AS$  نحو اليسار.

ويعتمد التعديل في منحنى AS على أثر تكلفة الإنتاج والدخل. والرسم يفترض الاقتصاد يقوم بتصدير كميات معتبرة من النفط بحيث يكون تأثير الدخل أكبر من تأثير تكلفة الإنتاج. وهذا الانتقال في منحنى العرض الكلي جنبا إلى جنب مع انتقال في منحنى الطلب الكلي AD يسمح للاقتصاد بتحقيق توازن جديد في النقطة B مع مستوى رفاهية أعلى.

ويعتبر ارتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على إقتصاد الدول المنتجة، إلا أن جزء من هذه الأرباح ستذهب لاحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الإقتصادي الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط<sup>12</sup>، إذ يدفعها هذا إلى إستيراد كميات أقل منه. والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة ارتفاع أسعار النفط وإستمرار ارتفاعها هو إنخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستهلكة الذي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة عن النفط مما يقلل من أسعاره، كما تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المتطورة إلى إستخدام الوقود البديل Oil Substitutes مما يخفض أكثر الطلب على النفط<sup>13</sup>.

وقد يكون لإرتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة تخصيص الموارد.

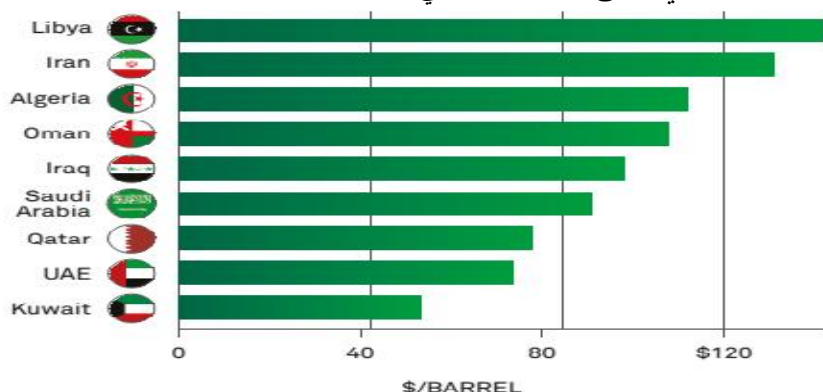
أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجة للنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذه الدول. وبوجه عام، إنخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وأيضا أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونجيريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الإستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال)<sup>14</sup>.



وتعتمد العديد من الدول المتوسطة والفقيرة الدخل على مداخيل النفط من أجل تمويل ميزانياتها بغرض تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية، وهبوط أسعار النفط سيقاب لهم أوضاعهم رأساً على عقب، حتى العديد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة في العالم في الشرق الأوسط سيبنون ميزانياتهم على أسعار النفط أكثر من 100 دولار/البرميل لتحقيق التوازن في موازينهم وتغطية كافة النفقات.

### الشكل رقم 3

سعر النفط المقدر الذي يحقق نقطة التعادل في ميزانيات الدول المنتجة لسنة 2015:

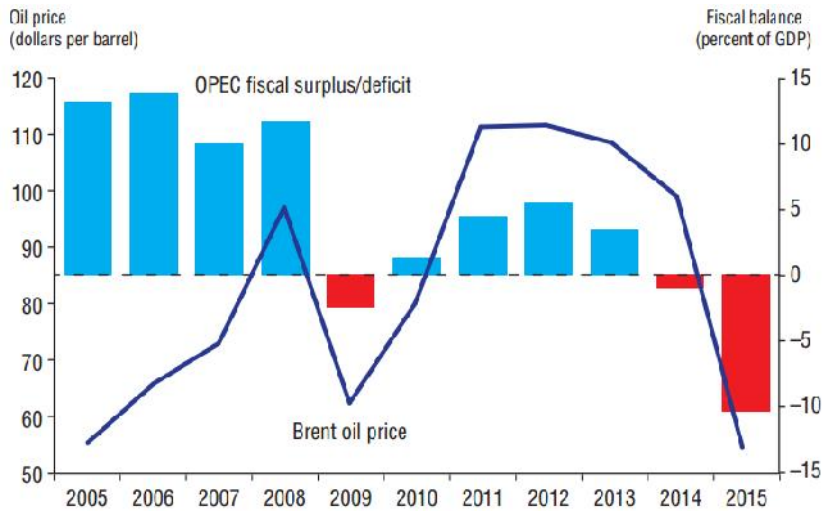


Source: Black Rock Investment Institute, Thomson Reuters and Oxford Economics, 2015, P. 08.

يبين الشكل رقم 3، أن أغلبية الدول المنتجة تقوم ببناء ميزانياتها على أسعار نفط تفوق قيمتها 80 دولار/البرميل مثل: المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، الجزائر، إيران وليبيا. أما بالنسبة للكويت الإمارات العربية وقطر فتقوم ببناء ميزانياتها بأسعار نفط تتراوح ما بين 40 و 80 دولار/البرميل. وفي حالة اختلاف سعر النفط السوقي عن السعر المتوقع سيؤدي هذا إلى حدوث فوائض وعجزات في موازين هذه الدول، فإذا قدر سعر النفط بأكبر من قيمته السوقية ستحقق موازين الدول خلال هذه السنة عجزاً في هذه السنة أما في حالة ما إذا قدر النفط بأقل من قيمته السوقية فسوف تحقق هذه الدول فائضاً في موازينها.

## الشكل رقم 4

## العجز والفائض الميزاني في ميزانيات دول الأوبك خلال الفترة 2005 - 2015:



Source ; Martin Stuermer. Navi Dhaliwal. «OPEC Likely to Keep Pumping Despite Budget Woes of Some Members», **Federal Reserve Bank of Dallas**, (2015), P. 16.

يبين الشكل رقم 4، أن دول منظمة الأوبك قد حققت عجزاً في موازينها خلال عام 2009 و2014 و2015 وذلك لانخفاض أسعار النفط تحت حاجز 50 دولار/ للبرميل خلال هذه السنوات. كما عرفت هذه الدول نمواً في مداخيلها المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وخاصة في الفترة ما بين 2005 - 2008 و 2010 - 2013 مما جعلها تحقق فوائض مالية في موازينها خلال هذه السنوات، إذ عرفت أسعار النفط خلالها زيادة غير مسبوقه تجاوزت معها أسعار النفط عتبة 100 دولار / للبرميل، وهذه الفوائض تختلف حسب قدرة كل إقتصاد وعلى سعر التعادل المقدر لديها.

وتستخدم العديد من البلدان الغنية بالنفط المال الفائض من مبيعات نفطها لبناء صناديق الثروة السيادية التي يمكن أن تستفيد منها في أوقات الشدة المالية، ويقسمه القيمة الإجمالية لصندوق الثروة السيادية في البلاد وتوقعات عجز ميزانياتها يمكن تقدير كم سنة يمكن لهذا الصندوق من سد النقص في موازينها. وفي حالة عدم استطاع هذه الدول تغطية عجزها عن طريق صناديقها السيادية فيمكنها اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز، فإذا كانت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي صغيرة للبلد فيمكن أن

تلجأ لإصدار ديون جديدة لتحمل العجز في موازينها<sup>15</sup>. وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الدول المنتجة للنفط إلى ثلاث أقسام<sup>16:16</sup>

- الدول التي تملك احتياطات نقدية أصول مالية أجنبية (ثروات سيادية) كبيرة أمثال: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، والنرويج، تستطيع تحمل تمويل ميزانياتهم في حالة انخفاض أسعار النفط في المدى القصير؛

- الدول أصحاب إحتياطات نقدية وأصول مالية صغيرة أمثال: المكسيك، وماليزيا، وعمان، والبحرين وكولومبيا، يجب أن يلجئوا إلى التقشف المالي والاقتراض الخارجي؛

- الدول أصحاب سيولة نقدية قليلة وإمكانية إقتراض ضعيفة هم أكثر حساسية لانخفاض أسعار النفط أمثال: فنزويلا، ونيجيريا. وهم أكثر إحتمال لحدوث إنهيار في العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى حدوث أزمة إقتصادية داخل هذه الدول.

### الخاتمة:

تتطلب عملية النمو الاقتصادي حدوث زيادة حقيقية وتراكمية في كمية السلع والخدمات المنتجة على المدى الطويل، بهدف الرفع في الدخل الفردي الحقيقي ما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للأفراد، ويتم هذا من خلال التحسين في العملية الإنتاجية وفي إنتاجية عوامل الإنتاج.

ويرتبط النمو الإقتصادي بزيادة إستهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، نظراً للإعتماد الكبير على منتجاته في العالم. وبشكل عام، وتؤدي التقلبات المفاجئة في أسعاره إلى خفض معدلات النمو الإقتصادي العالمي، ولكن هذه الآثار تختلف بالنسبة للدول المصدرة والدول المستوردة له. فبالنسبة للدول المصدرة يلعب قطاع النفط دوراً هاماً في النشاط الإقتصادي، نظراً للإعتماد الكبير على مداخيله المالية في تمويل مشاريعهم التنموية. إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاع الصناعة والزراعة للدول المصدرة للنفط، مما يجعل هذه الدول تعتمد على استخدام الفوائض المالية المتراكمة لتدعيم نموها الاقتصادي وزيادة قدراتها الإنتاجية.

## الاحالات والمراجع:

- <sup>1</sup>- David G. Ockwell, «Energy and economic growth: Grounding our understanding in physical reality», Energy Policy, 36 (2008), p. 4600.
- <sup>2</sup>- R. M. Solow, «Intergenerational Equity and Exhaustible Resources», The Review of Economic Studies, Vol. 41, Symposium on the Economics of Exhaustible Resources (1974), p. 34.
- <sup>3</sup>- Ibid.
- <sup>4</sup>- David I. Stern, «Economic Growth and Energy», Encyclopedia of Energy, Volume 2, (2004), p. 38.
- <sup>5</sup>- M. Shahid Alam, «Economic Growth with Energy», MPRA Paper No. 1260, (December 2006), P. 06.
- <sup>6</sup>- Stern, Op.Cit., p. 40.
- <sup>7</sup>- Ruhul A. Salim, Kamrul Hassan, Sahar Shafiei, «Renewable and non-renewable energy consumption and economic activities: Further evidence from OECD countries», Energy Economics 44 (2014), p. 352.
- <sup>8</sup>- Ibid., p. 352.
- <sup>9</sup>- Paul Stevens, Glada Lahn and Jaakko Kooroshy, «The Resource Curse Revisited», Energy, Environment and Resources, (August 2015), P. 08.
- <sup>10</sup>- Centre for Policy Analysis, «Ghana: The Dutch Disease in an Emerging Oil Economy», CEPA, No. 20. (2010), P. 03.
- <sup>11</sup>- Hilde C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an Oil Exporting Country», Norwegian School of Management (BI) and Norges Bank, (3 October 2008), pp. 5-6.
- <sup>12</sup>- International Energy Agency, Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy, May 2004, P. 05.
- <sup>13</sup>- Latife Ghalayini, «The Interaction between Oil Price and Economic Growth», Middle Eastern Finance and Economics, Issue 13 (2011), pp. 131-132.
- <sup>14</sup>- خالد بن راشد الخاطر، «تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون»، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2015)، ص. 09.
- <sup>15</sup>- Martin Stuermer. Navi Dhaliwal. «OPEC Likely to Keep Pumping Despite Budget Woes of Some Members», Federal Reserve Bank of Dallas, (2015), P. 17.
- <sup>16</sup>- BlackRock Investment Institute, Thomson Reuters and Oxford Economics, (2015). P. 08.